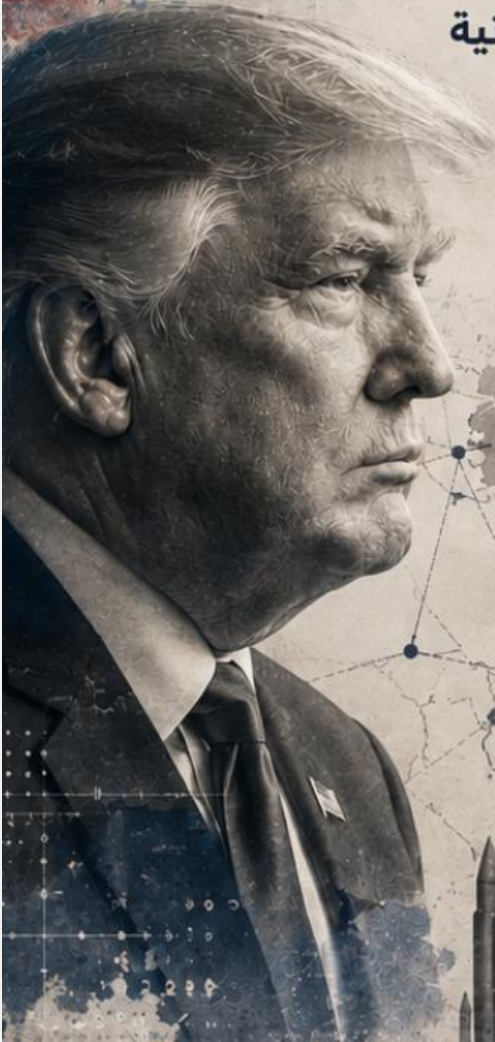




المنتصرون في الحرب، والخاسرون في السياسة:

قراءة في مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية
و تصميم الصراع في الشرق الأوسط



علي حجازي



المحتويات

01	مدخل: توقيع لتأجيل الحرب
02	بحيرة لوتسيرن: هندسة اللجان وفن التأجيل
03	روايتان متناقضتان: الغموض توازنًا داخليًا
05	اليورانيوم: المفصل الذي يكسر الستين يومًا
07	هرمز: قيادة المشاعات أم السيادة على المضيق؟
09	لبنان وإسرائيل: المُفسد الذي يكتفي بالمراقبة
10	القيد المنسي: الكونغرس والاقتصاد الإيراني
11	فاعلية الخليج: من متفجّر إلى وسيط
12	الإطار النظري: دبلوماسية إكراه معكوسة، وترابط مُسلح
14	سيناريوهات حتى نهاية ٢٠٢٦
15	المتغيرات الحاكمة
16	خلاصة





مدخل: توقيعٌ لتأجيل الحرب

وضع دونالد ترامب توقيعَه على مذكرة التفاهم في قصر فرساي يوم السابع عشر من يونيو، ثم جلست الوفود بعد أربعة أيام إلى طاولةٍ مطلةٍ على بحيرة لوتسرين السويسرية، لترسّخ الوثيقةَ آليةً لإدارة حربٍ مؤجلة. وهذا هو المفتاح الذي تُقرأ به الوثيقة كلها: تُعيد النقاط الأربع عشرة تغليب النزاع في صيغةٍ قابلةٍ للتجديد كل ستين يومًا.¹ وبقيت المسائل الجوهرية معلقةً جميعًا - حقّ التخصيب، ومصير المخزون المخصّب، وجدول رفع العقوبات، والصواريخ، وشبكات النفوذ - مُحالةً إلى "خراطط طريق" و"لجان" و"مجموعات عمل". وما يبدو إنجازًا دبلوماسيًا يقوم في عمقه على فنّ التأجيل.

وتتجاهل معظم التغطيات مفارقةً مركزية: الحرب التي شنت لاقْتلاع الجمهورية الإسلامية انتهت إلى تثبيتها بحبرٍ أمريكي. قُتل المرشد علي خامنئي في الضربة الافتتاحية وعدد كبير من قادة الصف الأول والثاني، ونُصّب ابنه مجتبي خلفًا له، ومع ذلك ظفرت طهران في الفقرة الثانية من المذكرة بتعهدٍ أمريكي باحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.² ويحمل هذا التعهد تخليًا فعليًا عن هدف تغيير النظام، وعن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي رُفع طوال شهور القمع. وخرج النظام من حربٍ استهدفت إنهاءه حاملاً ضمانة بقاءٍ موقَّعةً من خصمه الأكبر.

تكن الجدة الح قيقية للمذكرة في هندستها الزمنية. فهلة الستين يومًا القابلة للتجديد تُنشئ أداةً دبلوماسية مختلفة عن بنود الانقضاء الثابتة³ التي عُرف بها الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥؛ وبذلك، ينتقل منطق الاتفاق من نموذج يقوم على انتهاء الالتزامات في مواعيد محددة إلى نموذج يقوم على استمرار الالتزامات ما دامت العملية التفاوضية نفسها مستمرة. وتنتقل هذه الآلية عبء الانهيار إلى من يسمح للساعة بالتوقف: يصبح ترك المهلة تنقضي فعلًا سياسيًا محملاً بالمسؤولية، بمعنى آخر يترتب على ذلك انتقال مسؤولية استمرار الاتفاق من الزمن إلى الإرادة السياسية؛ فبدل أن تنتهي الالتزامات تلقائيًا بانقضاء مدد محددة، يصبح استمرارها أو انهيارها نتيجة مباشرة للقرارات التي تتخذها الأطراف خلال مسار التفاوض، ويُحمّل الطرف الذي يرفض التجديد وزر العودة إلى الحرب أمام جمهوره وأمام الوسطاء. وبهذا يتحوّل الجمود من حالةٍ سلبية إلى قرارٍ نشط، فيدفع الحساب السياسي كلا الطرفين إلى تمديدٍ متكرّر حتى مع غياب أي تقدّم جوهري.

1 النصّ الكامل لمذكرة التفاهم من ١٤ نقطة، إذاعة NPR، ١٨ يونيو ٢٠٢٦. - <https://www.npr.org/2026/06/18/nx-s1-5863027/us-iran-> أيضا، النقاط الـ ١٤ في الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة، CBS News، ١٨ يونيو ٢٠٢٦.

2 Todman & Yacoubian، "الولايات المتحدة وإيران تعلنان اتفاقًا لإنهاء الحرب"، مركز CSIS، ١٥ يونيو ٢٠٢٦. - <https://www.csis.org/analysis/united-states-and-iran-announce-deal-end-war-state-play>

3 المقصود بـ "بنود الانقضاء الثابتة" هو ترجمة لمصطلح Sunset Clauses في الاتفاقيات الدولية، وبخاصة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وهي بنود تنص على أن بعض القيود أو الالتزامات تنتهي تلقائيًا عند تاريخ محدد أو بعد مرور مدة زمنية محددة، دون الحاجة إلى اتفاق جديد أو قرار إضافي. في اتفاق 2015: بعض القيود على أجهزة الطرد المركزي كانت تنتهي بعد 8 أو 10 سنوات، بعض القيود على مستوى التخصيب كانت تنتهي بعد 15 سنة، وبعض القيود المتعلقة بالعقوبات أو ببرنامج البحث والتطوير كانت مرتبطة بجدول زمنية محددة.



وتجاوز دلالة المذكّرة حدود الملف الإيراني لثُرسي سابقاً في إدارة الخصوم المزمّنين الذين تعجز واشنطن عن هزيمتهم أو مصالحتهم. فالنتيجة التي انتهت إليها الحرب تقدّم نموذجاً لخصمٍ تحمّل أقصى الضغط العسكري وخرج محتفظاً بدولته وبرنامجه وأوراقه، وهي رسالةٌ تقرؤها عواصم أخرى تخوض مواجهاتٍ مماثلة مع القوة الأمريكية. ويكشف هذا المسار حدود الإكراه العسكري حين يصطدم بدولةٍ مصمّمة على البقاء، ويؤسّس لمقاربةٍ ضمنيةٍ تستبدل بهدف تغيير البيئة الاستراتيجية هدف احتواء تداعياتها ضمن إطارٍ متجدّد. بمعنى تحول في منطق إدارة الصراع؛ فبدل أن تستهدف العملية السياسية تغيير البيئة الاستراتيجية التي أنتجت الأزمة، أصبحت تستهدف إدارة آثارها والحد من احتمالات اتساعها، مع الإبقاء على القضايا الجوهرية ضمن مسار تفاوضي مفتوح.

2

بحيرة لوتسيرن: هندسة اللجان وفنّ التأجيل

أنتجت جولة الحادي والعشرين والثاني والعشرين من يونيو بنيةً تنظيمية حلت محلّ الحسم. فبعد بداية متعّرة انسحب فيها الوفد الإيراني احتجاجاً على تهديد ترامب بضرب إيران بسبب حزب الله، عاد الطرفان إلى اجتماعٍ ماراتوني تجاوز اثنتي عشرة ساعة،⁴ خرجا منه بخريطة طريق نحو اتفاقٍ نهائي خلال ستين يوماً، ولجنةٍ عليا للإشراف السياسي،⁵ وثلاث مجموعات عمل: واحدة للملف النووي، وأخرى للعقوبات، وثالثة لرصد تنفيذ الالتزامات على الأرض ومتابعة ما تنتجه المفاوضات لاحقاً وحلّ النزاعات الناشئة عنها.⁶ وأنشئت إلى جانبها خلية لمنع التضارب توقف العمليات في جنوب لبنان،⁷ وخطّ اتصال يؤمّن الملاحة في مضيق هرمز.⁸ تدرّج الأدوات الثلاث من الاستراتيجي إلى التكتيكي يكشف أن المذكّرة تعطي الأولوية لمنع الانفجار العابر على حلّ النزاع الجذري؛ فالاستثمار المؤسسي في خلايا الاحتكاك الفوري يفوق ما تنتجه مجموعات العمل من حسمٍ فعلي، وهو ترتيب أولوياتٍ يؤكّد أن الهدف المباشر هو إبقاء الوضع تحت السيطرة، لا تجاوزه.

وتكشف القراءة الدقيقة لهذه البنية منطقتها الداخلي: حين يعجز ط رفان عن الاتفاق على المضمون، يتّفقان على الإجراء. وإنشاء مجموعةٍ لحلّ النزاعات قبل توقيع أيّ اتفاقٍ نهائي يقوم على اعترافٍ صريح بأن النزاعات متوقّعة

4 الاتفاق على "خريطة طريق" نحو اتفاق نهائي بعد بداية متعّرة، الجزيرة، ٢٢ يونيو ٢٠٢٦. - <https://www.aljazeera.com/news/2026/6/22/us-iran-agree-on-roadmap-towards-final-deal-in-switzerland-talks>

5 مقترح الستين يوماً الأمريكي-الإيراني: ما نعرفه، الجزيرة، ٢٩ مايو ٢٠٢٦. - <https://www.aljazeera.com/news/2026/5/29/us-iran-60-day-proposal-what-we-know>

6 ما أبرز نتائج محادثات سويسرا وما التالي؟ (تحليل أتلانتيك كاونسل)، الجزيرة، ٢٢ يونيو ٢٠٢٦. - <https://www.aljazeera.com/news/2026/6/22/what-are-the-key-outcomes-of-the-iran-us-talks-in-switzerland-what-next>

7 خريطة طريق لاتفاقٍ نهائي وخليّة لبنان لمنع التضارب، CNBC، ٢٢ يونيو ٢٠٢٦. - <https://www.cnb.com/2026/06/22/us-iran-roadmap-final-deal-switzerland-talks-lebanon-deconfliction.html>

8 تعمل هذه المجموعات على مستوى المضمون، فتصوغ بنود الاتفاق وتتابع تطبيقها. وإلى جانبها أنشئت أداتان أضيق نطاقاً تديران الاحتكاك دون معالجة أسبابه: خلية لمنع التضارب تنسّق تحركات القوات لوقف العمليات في جنوب لبنان وتفاذي صدام غير مقصود، وخطّ اتصالٍ مباشر يؤمّن الملاحة في مضيق هرمز عبر إدارة أي حادثٍ بحري لحظة وقوعه قبل أن يتصاعد.



ومؤكدة؛ فالطرفان ينصبان ممتصات صدمات قبل أن يبنيًا تسوية. ويعمل تكاثر اللجان تقنيةً تأجيلٍ مُحكّمة: تحوّل كلّ لجنةٍ سؤالاً سياسياً مستعصياً إلى مسارٍ تقني مفتوح، فتشتري وقتاً وتُعفي الطرفين من كلفة الحسم الصريح الذي يستوجب ثمنًا سياسياً داخلياً. وما وصفه أحد كبار المراقبين بأن المرحلة التقنية قد تفوق الاتفاق السياسي صعوبة، فيما يبقى حسم القضايا داخل اللجان التقنية هو الجزء الصعب الذي لم يبدأ، والمرشّح لتجاوز مهلة الستين يوماً، يكشف أن التفاهم السياسي أنتج الإطار وحده، فيما يبقى حسم القضايا داخل اللجان هو الجزء الصعب.

تتطوي هندسة اللجان على مفارقةٍ زمنية تخدم الطرف الأضعف. فكل لجنةٌ تُجمّد توزيع القوة القائم لحظة إنشائها، وتمنح الوقت قيمةً تفاضليةً لمن يعيد بناء قدراته. وإيران، الخارجة من الحرب بخسائر في الكوادر والبنية، تجد في المسار التقني المفتوح نافذة ترميمٍ تعيد خلالها تأهيل شبكاتها الإقليمية، وتلتقط أنفاس اقتصادها عبر السوق الرمادية، وتستعيد جزءاً من توازنها الداخلي.⁹ وكلّما طالت اجتماعات مجموعات العمل من دون حسم، تراكمت لإيران مكاسبُ الوقت التي يصعب على الضغط العسكري المنقضي أن يوازنها.

وتؤدّي اللجان وظيفةً ثانيةً على المستوى الداخلي بوصفها دروعاً للإنكار. فحين يلتزم المفاوض بمسارٍ إجرائي م فتوح، يمنح قيادته القدرة على القول لمتشدّديها لكلا الطرفين إن مجموعة العمل لم تُنه مداولاتها بعد، فيتفادى المواجهة مع الكونغرس أو الحرس الثوري أو المرشد قبل أن تتضح التسوية. ويتكامل هذا مع ضعفٍ بنيوي في آلية الرصد: فمجموعة المراقبة تملك صلاحية الملاحظة من دون سلطة الإلزام، فتنتج معلوماتٍ عن الخروق من دون قدرةٍ على معاقبتها. وبذلك تصبح المؤسسة الناشئة جهازاً لإدارة المعرفة بالخلاف، تاركةً قرار الإنفاذ معلّقاً على الإرادة السياسية التي أنشئت اللجان أصلاً لتأجيلها.

روايتان متناقضتان: الغموض توازناً داخلياً

يكنم أبلغ ما في جولة لوتسيرن في تناقض الروايتين الصادرتين عنها. قال مسؤولٌ أمريكي رفيع إن النقاش تناول "كلّ عناصر الاتفاق النووي"،¹⁰ وأعلن التلفزيون الإيراني الرسمي أن الملف النووي - أشدّ الملفات تعقيداً - ظلّ خارج الطرح أصلاً. وفسّر الجانب الأمريكي تصريحات إيران المتشدّدة، بحسب التوصيف الأميركي، بأنها موجّهة إلى الجمهور الداخلي، وهو تفسيرٌ يفتح الباب على الجواهر البنيوي للوثيقة.

⁹ "السوق الرمادية" gray market تُستخدم عادةً للبيع خارج القنوات المعتمدة، فيما يصف كثيرٌ من أدبيات العقوبات تجارة النفط الإيرانية المخالفة بوصفها "تجارة العقوبات" sanctions evasion / shadow trade أو "اقتصاد الظل".

¹⁰ النصّ المسرّب للنقاط الـ ١٤ وقراءة المسؤولين الأمريكيين، مجلة تايم، ١٧ يونيو ٢٠٢٦. - <https://time.com/article/2026/06/17/us-iran-peace-deal-agreement-leaked-draft-text/>



فالمذكّرة الغامضة تشكّل التوازن الوحيد الذي يتيح لكل طرف أن يعلن كلّ منهما النصر أمام جمهورٍ يطلب نقيض ما يطلبه الجمهور الآخر. على تزامب أن يقول لقاعدته - التي يريد نحو نصف متشدّديها تغيير النظام بحسب استطلاع معهد ريغان - إن إيران رضخت وأوقفت التخصيب. وعلى قيادة طهران أن تقول لشعبٍ يطالب 70% منه بتغيير الحكومة، إنها صانت السيادة وحقّ التخصيب وانتزعت أموال الإعمار. وتغيب صيغةً صريحة واحدة تُرضي الروائتين معاً، فيؤدّي الغموض وحده هذا الدور. وهكذا يعمل الإبهام المتعمّد تقنيةً في السياسة الداخلية لكل طرف بقدر ما يكون أداةً دبلوماسية، وهو ما يفسر إصرار كلّ طرفٍ على نسخته من الوقائع، واستمراره في هذا الإصرار.

يحمل الغموض في داخله ساعةً نفاذٍ تعمل ضده. فهو يبلغ ذروة نفعه لحظة التوقيع، ويتآكل مع كل خطوة تنفيذية تفرض التحديد: يحوّل كل اجتماعٍ لمجموعات العمل عبارةً مرنة إلى التزامٍ ملموس، فترتفع كلفته السياسية على الطرف الذي يضطر إلى الإقرار بالتفصيل. ومع تقدّم المسار التقني تضيق المساحة التي تتيح للزعيمين روايتين متعارضتين، ويقترّب كلّ منهما من لحظةٍ يصبح فيها التهزّب من الواضح مكلفاً أمام جمهوره. وهكذا يستهلك التنفيذ رصيّد الإبهام الذي وُلدت عليه الوثيقة، فيتحوّل أصل قوتها إلى مصدر تأكلها.

وتقاوم بيئة التسريبات هذا التآكل. فقد كشف تسرّب مسودة النقاط الأربع عشرة إلى الصحافة أن الإبهام صار عرضةً للاختراق قبل أن ينضج، وأن الفجوة بين الروائتين قابلةً للانكشاف العلني في أي لحظة. ويوظّف المتشدّدون في واشنطن وطهران هذه التسريبات سلاحاً داخلياً، إذ يقارنون ما قيل للجمهور بما تضمّنه النصّ الفعلي، فيرفعون كلفة التراجع على القيادتين. ويضيف منطق "كلفة الجمهور" بُعداً آخر: فالزعيم الذي يثبت موقفاً علنياً يصعب عليه التراجع من دون خسارة في المصادقية، ولهذا يبقى الغموض أداةً لتأجيل تثبيت المواقف، على حسابٍ متزايدٍ كلّما طال أمد التنفيذ.

غير أن كلفة الجمهور هذه تتوزّع بين الطرفين على نحوٍ غير متكافئ. فالمفاوض الإيراني، المقيد أمام مؤسسة تحاسبه على كل تنازلٍ ظاهر، يصعب عليه التراجع عن موقفٍ ثبته علناً. أما الجانب الأمريكي فيتحرّر جزئياً من هذا القيد، إذ يستطيع ترامب نقض مواقفه المعلنة دون أن يدفع ثمناً مصادقياً مماثلاً، لأن قاعدته تعيد تأطير التراجع. ولهذا يهاجر الرادع في حالته من كلفة المصادقية إلى قيدٍ ماديّ خارجي - سعر النفط والتقويم الانتخابي - هو ما يضبط سقف مناورته فعلاً.



اليورانيوم: المفصل الذي يكسر الستين يوماً

يكن في اليورانيوم المفصل الذي قد تنكسر عنده المهلة. أعلن الرئيس مسعود بزشكيان تمسك إيران بحقها في التخصيب مع إنكار سعيها إلى السلاح، وأصدر المرشد مجتبي خامنئي توجيهًا بعدم إرسال اليورانيوم المخصب إلى الخارج. وفي المقابل يحدّد نائب الرئيس الأمريكي جيه. دي. فانس الهدف بجعل إعادة بناء البرنامج "مستحيلة عملياً"¹¹، وتطالب واشنطن بدورٍ في تخفيف المخزون. وصيغة المذكّرة - تخفيفٍ موضعي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية -¹² تبقى هوةً تعجز العبارات عن ردمها: من يُمسك بزمام التخفيف، وهل يحصل الأمريكيون على وصولٍ مادي إلى المنشآت؟

وقد انتهت الحرب إلى نتيجةٍ معاكسة لأهدافها المعلنة: أخفق هدف تفكيك البرنامج وتغيير البيئة السياسية، وخرجت طهران بدولةٍ قائمة وتعهّدٍ أمريكي بالسيادة وعدم التدخّل، وهو ميلٌ نسبيٌ لصالحها على مستوى النتيجة الاستراتيجية. وفي المقابل يواجه النظام ضغطاً داخلياً أدائياً وشعبياً تعكسه استطلاعات GAMAAN المستقلة، التي تُظهر رفض نحو 70% من الإيرانيين للجمهورية الإسلامية.¹³ في المقابل، يجد استطلاع مركز الدراسات الدولية والأمنية بجامعة ميريلاند (CISSM)، المُجرى عبر مقابلاتٍ هاتفيةٍ وطنيةٍ في سبتمبر-أكتوبر 2025، مؤشراتٍ واضحة على "أثر الالتفاف حول العَلَم" بعد الحرب،¹⁴ إذ عبّرت أغلبيةً كبيرة عن تقييمٍ إيجابيٍ لأداء الحكومة والجيش خلال حرب الاثني عشر يوماً، فيما بقيت مؤشرات السخط السياسي والاقتصادي قريبةً من مستويات العام السابق دون تصاعدٍ يُذكر. ويذهب تقييم معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) في الاتجاه نفسه، إذ يرى أن الحرب لم تقوّض أسس النظام، بل أحدثت أثراً معاكساً تمثّل في التفاف الإيرانيين حول العَلَم الوطني وتراجع الاحتجاجات إلى حدّ الاختفاء أثناء الضربات.

ويكشف هذا التباين أن الحرب أنتجت ضغطاً داخلياً وتماسكاً قومياً في آنٍ، مع احتفاظ النظام بقبضته الأمنية وبسيادةٍ عزّزها الاعتراف الأمريكي. وفي هذا التوزيع المركّب، يصبح التمسك بالتخصيب توظيفاً لورقةٍ قويّةٍ أثبتت صمودها،

11 "على الولايات المتحدة منع إيران من امتلاك قدرةٍ نوويةٍ"، مذكرة AIPAC، يونيو 2026. - <https://www.aipac.org/memos/prevent-nuclear-iran>

12 ماذا يقول الاتفاق عن لبنان وهرمز واليورانيوم، الجزيرة، 18 يونيو 2026. - <https://www.aljazeera.com/news/2026/6/18/what-the-trump-iran-14-point-plan-says-about-lebanon-hormuz-and-uranium>

13 يستند التقرير إلى استطلاع GAMAAN في يونيو 2024، شارك فيه 77,216 مستجيباً من داخل إيران، وبعد الترجيح استخدمت عيّنة تمثيلية للسكان البالغين المتعلمين بحجم فعّال قدره 20,492. وتُظهر النتائج أن نحو 70% يعارضون استمرار الجمهورية الإسلامية، وبلغت المعارضة ذروتها (81%) خلال انتفاضة "المرأة، الحياة، الحرية"، فيما يدعم نحو 20% فقط استمرار النظام. <https://gamaan.org/wp-content/uploads/2025/08/Iranians-Political-Preferences-in-2024-GAMAAN-Report-English.pdf>

14 استطلاع "الرأي العام الإيراني عقب حرب الاثني عشر يوماً"، مركز الدراسات الدولية والأمنية بجامعة ميريلاند (CISSM)، مقابلات هاتفيةٍ وطنيةٍ، سبتمبر-أكتوبر 2025. وجد المركز "أثر الالتفاف حول العَلَم" مع تقييمٍ إيجابيٍ لأداء الحكومة والجيش، وبقاء مؤشرات السخط السياسي والاقتصادي قريبةً من مستويات العام السابق دون تغييرٍ جوهري. <https://www.ciissm.umd.edu/research-impact/publications/iranian-public-opinion-soon-after-twelve-day-war>



ورمزاً لسيادةٍ خرجت من الحرب أقوى. ولهذا يبدو أرجح المخرجات تجميداً مُقنَّعاً: تخفيفٌ شكلي لجزءٍ من المخزون يكفي لروايةٍ أمريكية عن "الإنجاز"، مع احتفاظ إيران بقدرةٍ تخصيصٍ كامنة تكفي لروايةٍ إيرانية عن "الصمود". ويحكم الإبهامُ نفسه الذي يحكم الوثيقة مخرجاتها التقنية.

يتركز جوهر الأزمة النووية في زمن الاختراق أكثر من تركزه في حجم المخزون.¹⁵ فحتى مع تخفيف كميات اليورانيوم المخصَّب، تبقى أجهزة الطرد، والكوادر المدربة، والمعرفة الضمنية المتراكمة داخل إيران قائمة، وهي العناصر التي تحدّد سرعة إعادة التشغيل عند القرار الإيراني السيادي بالاندفاع نحو التخصيب العسكري. والرقابة الدولية تستطيع إحصاء المادة وقياسها، فيما تعجز عن محو الخبرة البشرية والقدرة الصناعية التي تشكّل العمود الفقري للبرنامج. ولهذا يدير أيُّ ترتيبٍ ممكنٍ مستوى الكمون النووي من دون أن يلغيه.

ويتّضح هذا التمييز في مصير الكوادر العلمية بعد الحرب. فقد استهدفت الضربات الإسرائيلية ما بين أحد عشر وقرابة عشرين عالماً نووياً، بينهم رؤساء مجموعاتٍ وخبراء في فيزياء التفجير وحسابات السلاح، في عمليةٍ وصفتها مؤسّسة ISIS بأنها أوسع وأصعب تعويضاً من اغتياالات ٢٠١٠-٢٠٢٠ المعزولة.¹⁶ غير أن أثر هذه الضربات يقع على المعرفة القيادية النادرة، لا على المعرفة الصناعية الموزعة. فالخبرة الأساسية للبرنامج راكمتها إيران عبر عقودٍ داخل آلاف الفنيين والمهندسين والبنية الجامعية، وهي معرفةٌ موزعة يصعب محوها باستهداف أفراد. ولهذا أعلنت طهران سريعاً قدرتها على إحلال جيلٍ جديد محلّ المغتالين، فيما أقرّ خبراء إسرائيليون أنفسهم بأن جيلاً بديلاً تقدّم بالفعل إلى مواقعهم، وأن القتل يؤخّر البرنامج سنواتٍ دون أن يوقفه.¹⁷ ويتحوّل بذلك صمود القاعدة البشرية إلى أحد مكاسب إير ان الداخلية الاستراتيجية: فقدرتها على نقل الخبرة وإعادة التأهيل تُبقي زمن الاختراق رهناً بقرارها السياسي، لا بعدد من اغتالهم إسرائيل.

ولهذا يدير أيُّ ترتيبٍ ممكنٍ مستوى الكمون النووي من دون أن يلغيه، وهو السبب التقني العميق الذي يجعل التجميد سقفَ ما يمكن بلوغه، ويجعل مطلب الاستحالة العملية الذي ترفعه واشنطن أقرب إلى شعارٍ تفاوضي منه إلى هدفٍ قابلٍ للتحقق. وتترتب على ذلك نتيجةٌ تمسّ جوهر ما أعلنته واشنطن هدفاً للحرب، فقد جعل ترامب "التخصيب الصفري" والتفكيك الكامل المعيارَ المعلن للنصر، وكزّره شرطاً لا تنازل عنه. وإذ يثبت أن هذا المعيار غير قابلٍ للتحقق تقنياً ما دامت البنية والكوادر قائمة، يصبح الهدف المركزي للحرب بعيد المنال بصرف النظر عن حجم الضربات. بل إن المفارقة أعمق: الحرب التي رُفعت لتقليل الخطر النووي قلّصت زمن الاختراق بدل أن تُطيله، إذ دفعت إيران إلى رفع مستويات التخصيب وتركيب أجهزة طردٍ أكفأ، فتقلّص الزمن الذي كان اتفاق ٢٠١٥ يضمنه - نحو عام - إلى ما

¹⁵ زمن الاختراق هو المدة التي تحتاجها دولةٌ لإنتاج كمية كافية من المواد الانشطارية (يورانيوم مخصَّب بدرجة سلاح، نحو ٩٠٪) لصنع قنبلةٍ نووية واحدة، محسوبة من لحظة اتخاذ القرار السياسي بالاندفاع نحو السلاح. وهو المقياس المعياري الذي تستخدمه واشنطن والوكالة الدولية وإسرائيل لتقدير مدى قرب أي برنامج من العتبة النووية. كلما قصر زمن الاختراق، اقتربت الدولة من القدرة على المباغتة قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من رصد الاندفاع والردّ عليه.

¹⁶ أدرج الجيش الإسرائيلي أحد عشر عالماً، وترفع تقارير إعلامية العدد إلى نحو عشرين. <https://isis-online.org/isis-reports/significance-of-the-targeted-nuclear-scientists-in-the-12-day-war>

¹⁷ <https://www.timesofisrael.com/how-far-did-israeli-killings-of-irans-top-nuclear-scientists-set-back-its-program/>



يقارب الأسبوع.¹⁸ وبذلك تنتهي الحرب إلى عكس غايتها المعلنة: خصمٌ أقرب إلى العتبة النووية، وأشدّ تصميمًا على بلوغها، وأقلّ خضوعًا للرقابة بعد تعليق وصول الوكالة الدولية إلى المواقع المقصوفة. وما تبقي لواشنطن من المعيار الأصلي ينقلص إلى روايةٍ سياسية عن "الإنجاز"، تُحلّ محلّ هدفٍ استراتيجي ثبت أنه غير قابل للتحقق.

وتدخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الملف بقدره رقابية منقوصة. فقد أعلنت في تقريرها (فبراير ٢٠٢٦) أنها فقدت "استمرارية المعرفة" بالمخزونات المعلنة في المنشآت المتأثرة بالحرب، وأنها لم تعد قادرة على تأكيد حجم اليورانيوم المخصب أو تركيبه أو مكانه بعد توقف وصول مفتشيها. ويبقى آخر رقمٍ مُتحقّق منه هو ٤٤٠,٩ كيلوغرامًا مخصبة بنسبة ٦٠٪ المسجّلة قبل الفجوة الرقابية،¹⁹ وهي عتبة تكفي - إن خُصبت إلى درجة سلاح - لنحو عشرة رؤوس نووية. غير أن هذا الخطّ المرجعي تتجاذبه روايتان: تقديرٌ ترجّحه الوكالة نفسها بأن جزءًا كبيرًا من المخزون نُقل سليماً إلى مجمّع أنفاق أصفهان المحصّن قبل الضربات، يدعم الرواية الإيرانية عن نجاة المخزون؛ وتقديراتٍ استخبارية غربية متباينة، إذ نفى تقييم الاستخبارات الأمريكية لعام ٢٠٢٥ وجود قرارٍ إيراني ببناء سلاح، فيما حدّر مسؤولون غربيون لاحقًا من أن خطر السعي السري صار أعلى مما كان قبل الحرب. ومع تعدّد خطوط الأساس بين الوكالة والاستخبارات والرواية الإيرانية، يتحوّل التحقّق من كمية اليورانيوم نفسها إلى ميدان نزاعٍ يطعن فيه كل طرفٍ في أرقام الآخر. وبذلك تُطالب الوكالة بإصدار شهادةٍ على أصعب اتفاقٍ في لحظةٍ تراجعت فيها أدواتها إلى أدنى مستوياته، فتحوّل آلية الرقابة من ضمانةٍ للثقة إلى مصدرٍ إضافي للشك.²⁰

5

هرمز: قيادة المشاعات أم السيادة على المضيق؟

يبقى مضيق هرمز الجدار الحامل للبناء كلّه. خلال أيامٍ معدودة فتحت إيران بموجب المذكرة، ثم أعلن الحرس الثوري إغلاقه مجددًا ردًا على ضربات إسرائيل في لبنان، فنفى الجيش الأمريكي سيطرة طهران عليه أصلًا. ويختصر هذا التأرجح بين فتح وإغلاقٍ ونفيٍ جوهر اللعبة: تثبت إيران امتلاكها صمام الطاقة العالمي، وتُكر عليها واشنطن هذه الملكية، وتُغطي الوثيقة الخلاف بعبارة "بذل أقصى الجهد لمرور آمنٍ بلا رسومٍ لستين يومًا".

ويعمل خطّ الاتصال الذي أنشئ لتفادي الحوادث في المضيق خطّ تهديّةٍ يُمأسس قدرة إيران على التهديد ويُيقظها قائمة.

¹⁸ <https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10637/> & <https://www.iiss.org/online-analysis/survival-online/2025/08/attacking-iran-and-tempting-fate/> & <https://www.armscontrol.org/issue-briefs/2025-06/zero-enrichment-unnecessary-unrealistic-objective-prevent-iranian-bomb>

¹⁹ تقرير الوكالة (GOV/2026/8 ٢٧ فبراير ٢٠٢٦)؛ تحليل ISIS لتقارير الوكالة (سبتمبر ٢٠٢٥) حول نقل المخزون إلى أنفاق أصفهان؛ تقييم مجتمع الاستخبارات الأمريكي ٢٠٢٥ وتصريحات بلومبرغ (٣ يونيو ٢٠٢٦). <https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2026-8.pdf>

²⁰ <https://isis-online.org/isis-reports/analysis-of-iaea-iran-verification-and-monitoring-and-npt-safeguards-reports-september-2025> & <https://responsiblestatecraft.org/iran-nuclear-program/>



ونحن أمام عقيدتين متصادمتين: مطلبٌ إيراني بإخضاع المضيق لسيطرةٍ سيادية عبر "سلطة مضيق الخليج" (PGSA) التي أنشأتها طهران في مايو ٢٠٢٦ لفحص السفن ومنح تصاريح العبور وجباية الرسوم، في مقابل عقيدةٍ أمريكية تعامل المضيق مشاعاً ملاحياً تحرسه القوة الأمريكية. غير أن هذا التصادم يتجاوز قطبيه: فرفض الجباية الإيرانية لا يقتصر على واشنطن، بل يشمل بريطانيا وكبرى شركات النفط، بل والصين حليفة طهران التي أعلنت معارضتها لعسكرة المضيق وفرض الرسوم. والمذكّرة نفسها لم تثبت ثنائياً أمريكية-إيرانية، بل أدخلت عُمان ودول الخليج طرفاً في الإدارة المقبلة، إذ نصّت على تفاوض إيران وعُمان - بالتشاور مع سائر دول الخليج وتحت إشراف المنظمة البحرية الدولية - على إطارٍ أطول أمداً لحوكمة المضيق.²¹ وتقف المذكّرة بين هذه الأطراف هدنةً مؤقتة بتاريخ انتهاء مُضمّن: مروراً بلا رسومٍ لستين يوماً، يعقبه فراغٌ تنظيمي يحتمل عودة الجباية. وما دامت ورقة هرمز بيد طهران، يبقى أيّ توتّرٍ في لبنان أو في الملفّ النووي قابلاً للتحوّل فوراً إلى أزمةٍ طاقةٍ عالمية. وتكمن خطورة الاتفاق في قابلية التصعيد للانتقال من ساحةٍ إلى أخرى أكثر من بنوده، إذ يربط هرمز بين توتّرٍ محليٍّ وأزمةٍ عالميةٍ في خطِّ واحد.

تعمل ورقة هرمز عبر سوق التأمين والشحن أكثر من عملها عبر الألغام والزوارق. فمجرد ارتفاع إدراك المخاطر يرفع أقساط التأمين على الحرب في الأسواق عالمياً، ويدفع الناقلات إلى مساراتٍ أطول، ويُفقد بأجور الشحن، فتتقل كلفة التوتّر إلى الاقتصاد العالمي قبل أن تُطلق إيران رصاصةً واحدة. وبهذا تُحوّل طهران عدَم اليقين إلى عملةٍ تجنيهاً من دون تعطيلٍ فعليٍّ للملاحة، فتغدو علاوةُ المخاطر سلاحها الحقيقي القادر على إيلاص خصومها وهرمز مفتوح. وكلّما طالت فترة الغموض الأمني، تراكمت هذه العلاوة عبئاً على الاقتصادات المستوردة والمُوردة، ومكسباً لطهران في ميزان الردع.

وتتآكل القيمة الإكراهية للمضيق على المدى الأبعد بفعل تحولاتٍ في جغرافيا الطاقة. فخطوط الالتفاف، كالأنبوب السعودي شرق-غرب ومنفذ الفجيرة الإماراتي، تتيح تصدير جزءٍ من النفط بعيداً عن هرمز، ويضيف النفط الصخري الأمريكي والمخزونات الاستراتيجية وسائدَ تمتصّ الصدمة. ويبرز هنا قيّدٌ يحاصر طهران من حيث لا تحتسب: الصين هي أكثر المستهلكين اعتماداً على نفط هرمز اليوم، وأيُّ إغلاقٍ يضرب شريان حياة طهران الاقتصادي الأول قبل أن يضرب خصومها. وبذلك تحمل الورقة في داخلها رادعاً ذاتياً، إذ تدفع إيران كلفة استخدامها على علاقتها بالحليف الذي يمول صمودها.

²¹ إيران تفرض تأميناً إلزامياً على عبور هرمز، يونيو ٢٠٢٦ - <https://www.lloydslist.com/LL1157571/Iran-imposes-mandatory-insurance-on-ships-transiting-Strait-of-Hormuz-with-fees-likely-to-follow> وتعريف PGSA وآلية التصاريح والرسوم والجزيرة، ١٨ مايو ٢٠٢٦ (معارضة الصين وأمريكا للرسوم). - <https://www.aljazeera.com/news/2026/5/18/iran-plans-to-offer-insurance-for-hormuz-transit-will-it-work>



لبنان وإسرائيل: المُفسد الذي يكتفي بالمراقبة

في قلب الوثيقة لغمّ بنيوي اسمه لبنان. تُلزم المذكّرة الطرفين وحلفاءهما بوقف القتال على كل الجبهات بما فيها لبنان، فيما تقف إسرائيل خارج التوقيع وتُعلن صراحةً عدم التزامها، ويبقى حزب الله خارج التوقيع كذلك. أنشأ الوسطاء خلية منع تضاربٍ لوقف العمليات في الجنوب، فردّ ننتياهو ببقاء الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان ما دام ذلك ضروريًا، ومنع إيران من السلاح النووي مهما جرى من تطوّراتٍ دبلوماسية. ²² وي طرح ذلك سؤالاً بنيويًا: كيف تُوقف خلية أمريكية-إيرانية حربًا يخوضها طرفٌ ثالث يرفض الانضباط؟

وتكتشف هنا معضلة إسرائيل الاستراتيجية، وهي الأعماق في المشهد. فبعد سنواتٍ أنفقتها في إضعاف إيران وحزب الله، تجد تل أبيب نفسها خارج طاولةٍ "حاليًا" تُقرّر مصير المنطقة، ومضطرّةً لمشاهدة طهران تحوّل حليفها المنهك إلى ورقة مساومة. واستمرار قدرة حزب الله على إطلاق النار - على وهنه - هو ما يمنح إيران نفوذًا في لوتسيرن، إذ جعلت وقف القتال في لبنان شرطًا لتنفيذ بقية المذكّرة. وهنا يظهر توظيف الضعف: تحويل خسارة أتراكت على مدى عامين إلى رافعةٍ تفاوضية. ولأن إسرائيل تخرج من هذه التسوية خاسرًا استراتيجيًا، تبقى العقدة الأعلى تباينًا في كل السيناريوهات؛ أمامها نسف الاتفاق بعملٍ منفرد، أو انتزاع ثمنٍ موازٍ: ضماناتٍ أمنية، وحرية حركةٍ في لبنان، وإبقاء المناطق العازلة في غزة والجنوب السوري والجنوب اللبناني.

ويُمدّ خطاب ننتياهو (مؤتمر ١٥ يونيو) للأمرين م عًا في آنٍ واحد. فهو من جهةٍ يُبقي الخطّ الأحمر النووي مفتوحًا بلا قيد - "باتفاقٍ أو بدونه، لن تمتلك إيران سلاحًا نوويًا... ولا أقيّد نفسي بأي شكل" - ²³ وهو تمهيدٌ صريح لخيار العمل المنفرد الذي ينسف الاتفاق. ومن جهةٍ أخرى يثبّت بقاء الجيش في جنوب لبنان "ما دام ذلك ضروريًا" ويرفض الربط بين الساحتين الإيرانية واللبنانية، وهو انتزاعٌ للثمن الموازي: حرية حركةٍ في لبنان وإبقاء المنطقة العازلة. ويتقاطع الخطاب مع حملة ميدانية وإعلامية لتقويض المذكّرة، إذ واصلت إسرائيل قصف الجنوب بعد ساعاتٍ من توقيع يلزمها بوقفه.

تستمدّ إسرائيل قدرتها على التخريب من بنية حوافرها داخل الإطار التفاوضي. فهي تحتفظ بخيار التحرك من دون أن تحمل أي التزامٍ مقابل، إذ تقف خارج التوقيع، فتملك خيارًا صافيًا بلا كلفةٍ تعاقدية. ومن منظور التفاعل الاستراتيجي،

²² تصريحات ننتياهو وبقاء الجيش في جنوب لبنان وتناقض الروايات، تايمز إسرائيل، ٢١-٢٢ يونيو ٢٠٢٦. - <https://www.timesofisrael.com/us-iran-talks-said-to-be-ongoing-after-reported-iranian-walkout-following-trump-threats/>

²³ Times of Israel، ١٥ يونيو ٢٠٢٦ (نصّ تصريحات ننتياهو حول الخطّ النووي وعدم التقييد وبقاء الجيش في الجنوب)؛ <https://www.timesofisrael.com/netanyahu-avoids-criticizing-us-iran-deal-claims-wars-main-goals-have-been-achieved/>

والجبروزاليم بوست، ١٥ يونيو ٢٠٢٦ (صياغة "باتفاقٍ أو بدونه")؛ <https://www.jpost.com/israel-news/article-899517>؛ <https://www.newrepublic.com/post/212058/netanyahu-iran-deal-attack-lebanon-right-wing-media-campaign> (الحملة الميدانية والإعلامية لتقويض الاتفاق وتوظيف غراهام وليفن).



يمثل اللاعب الذي يملك الخيارات ويتحرر من القيود العنصر الأقدر على زعزعة أي توازن. ويزيد من خطورة موقعها أن التسوية التي تثبت النظام الإيراني وتعيد دمج إقليمياً تمثل كابوسها الاستراتيجي، فتتحول لديها رغبة الإفساد من احتمال إلى حافز إيجابي تتعاظم قوته كلما اقترب الطرفان من اتفاق نهائي.

ويكشف وقف القتال في لبنان عن سباقٍ خفي في اتجاهين متعاكسين. فالهدنة تمنح إسرائيل فرصة لاستكمال إضعاف حزب الله قبل أن يستعيد قدراته، وتمنح إيران في الوقت ذاته نافذة لإعادة تسليح وكيلها وترميم رده المتقدم، فتجلس خلية منع التضارب فوق طرفين يجريان في اتجاهين متضادين. ويمتد تأثير إسرائيل إلى ما وراء الميدان عبر نفوذها في السياسة الأمريكية الداخلية، إذ تستطيع تعبئة الكونغرس لتقييد رفع العقوبات الذي تحتاجه طهران، فتصل بذلك بين جبهة لبنان وجبهة الاقتصاد. وبهذا تمسك تل أبيب بأداتي ضغط متكاملتين: العمل العسكري المنفرد في الجنوب، والغيتو غير المباشر في واشنطن.

ولا تعمل هذه الأداة في فراغ، بل تتقاطع مع انقسام أمريكي داخلي متصاعد حول الحرب نفسها، تتبلور فيه رواية ترى أن إسرائيل قادت واشنطن إلى مواجهة لم تكن من مصلحتها، مع مبالغة في الوعد بنتائجها. وتتغذى هذه الرواية على إقرار مسؤولين أمريكيين بأن واشنطن كانت تعلم مسبقاً بالتحرك الإسرائيلي وتحركت استباقاً له، وهو ما يجعل قدرة تل أبيب على تعبئة الكونغرس سلاحاً ذا حدين: يقيد رفع العقوبات الذي تحتاجه طهران، لكنه يعمق في الوقت ذاته الشعور بأن إسرائيل تُملي على واشنطن أولويات مكلفة، فيمنح خصوم الاتفاق داخل أمريكا ذخيرة ضد نفوذها لا معها.

7

القيد المنسي: الكونغرس والاقتصاد الإيراني

ثمة قيدٌ يغفل عنه كثيرون: الكونغرس. فحتى مع اتفاق المفاوضين، يصطدم رفع العقوبات الذي تطلبه إيران - وبعضه مفروضٌ بعناوين الإرهاب، وبعضه بقرارات مجلس الأمن - بكونغرسٍ غاضبٍ يصعب أن يوافق على تفكيك تلك العقوبات.²⁴ وينطوي صندوق إعادة الإعمار، الذي يتراوح ذكره بين 12 و25 و300 مليار دولار في الروايات المتضاربة،²⁵ على إشكالٍ بنيوي: يقع قطاع الإنشاءات الإيراني تحت سيطرة الحرس الثوري المصنّف إرهابياً، فكيف تتدفق المليارات بعيداً عن خزائنه؟ وقد نفى ترامب نفسه رقم 300 مليار ووصفه بـ"الأخبار الكاذبة"، في تناقضٍ يكشف الفجوة بين ما يُقال لطهران وما تعترف به واشنطن علناً.

²⁴ إحاطة مكتبة مجلس العموم البريطاني: نزاع إسرائيل/الولايات المتحدة-إيران ٢٠٢٦. - <https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10521/> أيضاً، <https://www.abc.net.au/news/2026-06-16/israel-hezbollah-trade-rockets-in-southern-lebanon-iran-live/106801790>

²⁵ إحاطة مكتبة مجلس العموم البريطاني: وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران والمحادثات النووية في عام 2026 - <https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10637/>



وفي الضفة المقابلة، يحول الضغط الاقتصادي المتراكم رفع العقوبات من مكسبٍ تفاوضي إلى شرط بقاءٍ للنظام. غير أن قراءة هذا الضغط بوصفه عامل إضعافٍ صافٍ تُغفل ما هو أعمق: فالحرب ذاتها، والعدو الخارجي الذي جسّدته، منحنا النظام أداة تعبئةٍ قومية أعادت اصطفاك شرائح واسعة خلفه، في "أثرٍ للالتفاف حول العَلم" خفّف وطأة سخطها المعيشي. كما أن فقدان المرشد لم يحدث الفراغ المتوقَّع، إذ جرت الخلافة بسلاسة إلى مجتبي خامنئي بخطٍّ أشدَّ تشدّدًا، فبقي تسلسل القرار متماسكًا واستمرت المؤسسة دون انكسار. وتلتقي هذه العوامل عند نتيجةٍ واحدة: نظامٌ يجمع بين هشاشةٍ معيشيةٍ داخليةٍ وتماسكٍ قوميٍّ ومؤسسيٍّ معزّز بالحرب، يجعل التمسك بورقة التخصيب آخر ما يصون سرديته أمام جمهوره. والمعادلة قاسية ومتناقضة في آنٍ: يُبقي الضغط الاقتصادي إيران على الطاولة، ويمنعها التخصيب من توقيع أي تسليمٍ كامل.

يقع رفع العقوبات في فخِّ مصداقية الالتزام. فحتى حين تمنح الإدارة إعفاءاتٍ تنفيذية، تبقى هذه الإعفاءات قابلةً للإلغاء بقلم الرئيس نفسه أو بقرار إدارةٍ لاحقة، فتدرك طهران أن أي تخفيفٍ غير مقنّنٍ تشريعياً يظلّ هشاً وقابلًا للتراجع. ولهذا تطالب إيران بضماناتٍ بنويةٍ يعجز الكونغرس عن منحها، فينشأ مأزقٌ يجعل الالتزام الأمريكي الموثوق شرطاً مستحيلًا للتسوية المستدامة. ويتحرّك المفاوض الأمريكي عند تقاطع طاولتين، الخارجية مع طهران والداخلية مع الكونغرس، فيقلّص سقف ما يعرضه إدراكًا منه بصعوبة تمريره داخليًا.

ويضيف سلوك الامتثال المفرط فجوةً بين التخفيف على الورق والتخفيف في الواقع. فحتى مع رفع رسمي لبعض القيود، تواصل المصارف والشركات العالمية تجنّب التعامل مع إيران خشية الوقوع تحت طائلة العقوبات الثانوية، فيبقى الأثر الردعي لنظام تسوية الدولار قائمًا بعد تغيير السياسة المعلنة. وبذلك قد تحصل طهران على إعفاءٍ قانوني يتعدّر أن يترجم إلى تدفقاتٍ مالية حقيقية، فتستنتج أن العملية السياسية لم تعد عليها بالفرج الاقتصادي الموعود. وتفتح هذه الفجوة بابًا لانهايار التفاهم من الجهة الإيرانية، إذ تتآكل حوافز الاستمرار حين يصطدم الوعد السياسي بجدار الامتثال المصرفي.

فاعلية الخليج: من متفرّجٍ إلى وسيط

يتعمّد كثيرٌ من المحلّين تصغير فاعلية الخليج. غير أن الرياض وأبوظبي والدوحة انتقلت إلى موقع الوسيط الفاعل والطرف الأصيل. قادت قطر وباكستان الوساطة في لوسيرن؛ وانخرطت مصر وتركيا والسعودية في اجتماعٍ رباعي في القاهرة؛ ويشكّل توسيع اتفاقات أبراهام - وضّم السعودية تحديدًا - الجائزة الكبرى التي تسعى إليها واشنطن من وراء التهذئة. ويملك الخليج أوراقًا مستقلة: النفط، والتطبيع، واستضافة القواعد الأمريكية، وموقعه على الضفة الأخرى من



هرمز . وقد دفع ثمنًا مباشرًا في الحرب حين طالت الضربات الإيرانية منشآتة في الإمارات والسعودية والكويت والبحرين، فبات تأمين المضيق مصلحةً وجوديةً له قد تفترق عن حسابات واشنطن أو تل أبيب.

وتمنح هذه الاستقلالية الخليج قدرةً على ضبط إيقاع التسوية: يمول الإعمار أو يبطنه، ويُسرّع التطبيع أو يُعلّقه، ويضغط على طهران عبر قنواتٍ تغيب عن واشنطن. ومن يقرأ المشهد ثنائياً أمريكياً-إيرانياً فحسب يُخطئُ بنيته: التسوية، إن تماسكت، تتماسك بضمانةٍ خليجية، وإن انهارت قد ينهار معها الرهان الأمريكي على إعادة تشكيل المنطقة عبر التطبيع. ويقف الخليج هنا في موقع مهندس الصراع، حاضرًا في تشكيل شروط استقراره أو تعثره.

تُسرّع المذكرة تبني الخليج لعقيدة التحوط الاستراتيجي. فقد أثبتت الصفقة أن واشنطن قادرةٌ على عقد تفاهماتٍ فوق رؤوس شركائها، وهو ما يدفعهم إلى تعميق تنويع تحالفاتها مع بكين وموسكو مع الإبقاء على المظلة الأمنية الأمريكية. ويتجاوز هذا التنويع البعد الأمني إلى البعد النقدي، إذ تعيد عواصم الخليج النظر في تسوية جزءٍ من تجارة الطاقة بعملاتٍ خارج الدولار، تحوطًا من سلاح مالي رأت واشنطن توظفه ضد طهران. وبذلك تتحوّل الصفقة إلى حافزٍ يدفع الخليج نحو استقلاليةٍ أوسع في خياراته الكبرى.

وترفع المرحلة الجديدة سعرَ التطبيع بوصفه ورقةً خليجية. فالسعودية، التي يمثل انضمامها الجائزة الكبرى لمسار أبراهام، تجد في حربٍ ثبتت إيران ما يعقد شرعية التطبيع داخلياً، فتملك أن تسعّر موافقتها أعلى عبر انتزاع ضماناتٍ أمنية وبرنامجٍ نووي مدني. ويكشف المشهد في الوقت ذاته تبايناً داخل البيت الخليجي: فقطر، التي تتقاسم مع إيران أكبر حقلٍ غازي في العالم، تحسب المخاطر بمنطقٍ مختلف عن حسابات الإمارات والسعودية الأكثر تشدداً. وتمنح هذه التعددية الخليج مرونةً في توزيع الأدوار بين الوساطة والضغط، وتجعل موقفه أداةً مركبة في معادلة الاستقرار.

الإطار النظري: دبلوماسية إكراه معكوسة، وترابطٌ مُسلّح

نُقرأ هذه اللحظة نظرياً بوصفها دبلوماسية إكراه معكوسة. ذهبت واشنطن إلى الحرب لإكراه طهران على نزع سلاحها، فانتهدت تتفاوض من موقعٍ يفرض عليها أن تدفع - رفع عقوبات، وأموالاً مجمدة، وإعماراً، وتخلياً عن تغيير النظام - لتثبت نتيجةً كان الطريق الدبلوماسي يتيح بلوغها في فبراير²⁶. رفعت الحربُ ثمن الصفقة نفسها، و"النصر" الذي سُوقه واشنطن يقوم في جوهره على إدارةٍ مكلفةٍ لمأزقٍ سبق أول طلقة.

²⁶ تحليل: المفاوضون الأمريكيون كانوا غير مستعدين لمحدثاتٍ نووية جدية، Arms Control Association، أبريل ٢٠٢٦. - <https://www.armscontrol.org/act/2026-04/features/analysis-us-negotiators-were-ill-prepared-serious-nuclear-talks-iran>



ويعمل في خلفية ذلك منطق الترابط المُسلَّح: المواجهة في جوهرها صراعٌ بين نقطتيّ اختناق - سيطرة إيران المادية على هرمز في مقابل سيطرة الولايات المتحدة على شبكة الدولار والتأمين والعقوبات. وتمثّل كلٌّ "خطوط الاتصال" و"مجموعات الرصد" محاولاتٍ لنزع سلاح هذا الترابط، فيما تعجز أيّ لجنةٍ عن إلغاء نفوذ بنيوي. والأدقّ وصفًا أن المذكّرة نقطة تركيزٍ للتهديئة تعمل ما دام الطرفان يفضّلان الوضع الغامض على بدائله. وفي اللحظة التي ينقلب فيها الحساب الداخلي لأحدهما - ترامب بعد التجديد النصفي، أو إيران إن تأخّر الفرج الاقتصادي - تتبدّد نقطة التركيز، ويعود كلٌّ طرفٍ إلى ورقته الأصلية.

تتّضح المفارقة الاستراتيجية عبر التمييز بين الإكراه على الفعل والردع عنه. فالحرب سعت إلى إجبار إيران على تفكيك برنامجها، وهو إكراهٌ على فعلٍ إيجابي يصعب تحقيقه ويكلّف أضعاف ما يكلّفه الردع عن بناء سلاح. وتكشف المذكّرة فشل هذا الإكراه: تستطيع واشنطن ردع طهران عن امتلاك القنبلة بكلفةٍ محتملة، فيما يبقى إجبارها على التفكيك مكلفًا إلى حدّ الاستحالة العملية أمام دولةٍ مصمّمة. وبذلك يتحوّل الدرس النظري إلى قاعدة: الردع متاحٌ ورخيص، والإكراه على التفكيك باهظٌ ونادر النجاح، وهو ما يفسّر انتهاء الحرب إلى ترتيبٍ يدير القدرة من دون أن يزيلها.

ويعمل في العمق منطقٌ ثانٍ يقلب وظيفة الإشارة المكلفة. فالحرب، التي يُفترض أن ترفع رصيد مُطلقها التفاوضي بإظهار عزمه، كشفت سقّف الالتزام الأمريكي حين غاب أي استعدادٍ للاحتلال أو متابعة تغيير النظام، فأضعفت موقف واشنطن من حيث أرادت تقويته. ويتقاطع هذا مع تمييزٍ أعمق بين قوّة شبكية تمسكها الولايات المتحدة عبر الدولار ونظام التسوية، وقوّةٍ موضعية تمسكها إيران عبر الجغرافيا. والقوّة الشبكية قابلةٌ للانتقال والتآكل كلّما بنى الخصوم أنظمةً موازية كالتسوية باليونان والمقايسة، فيما تبقى القوّة الموضعية ثابتةً وفورية.

ويُغري هذا التمييز بترجيح القوّة الموضعية على الشبكية على المدى الطويل، غير أن الحرب الأخيرة تكشف أن هذا الترجيح تجاوزه شكل الصراع الحديث. فالأذى الأعمق لإيران جاء عبر القنوات الشبكية والسيبرانية والجويّة - العقوبات وتجميد الأصول و"سناپ باك"، والتفوّق الاستخباري الذي اغتال القيادات وكسر استمرارية الرقابة - لا عبر منازعتها على ممرٍ بحري. والأدقّ أن القوتين اندمجتا في منظومةٍ واحدة تُدار فيها الجغرافيا والشبكة والفضاء السيبراني والجوّ في آنٍ، وأن أفضلية كلٍّ منهما مشروطة بالفاعل وبطبيعة الهدف: تمنح الجغرافيا الطرف الأضعف أداة رفع كلفةٍ وإزعاج، فيما تمنح الشبكة الطرف الأقوى قدرًا على الحسم. ومن ثمّ، تبقى ورقة هرمز الإيرانية فاعلةً بوصفها رافعةً تفاوضٍ وردعٍ غير متماثل، لا بوصفها بديلًا عن موازين القوّة الشبكية التي ما تزال بيد واشنطن.



سيناريوهات حتى نهاية ٢٠٢٦

تحول طبيعة الصراع في الشرق الأوسط من الردع التقليدي إلى إدارة الصراع



تشير المعطيات التي أفرزتها الحرب، وبنية مذكرة التفاهم، وطبيعة الملفات التي أُحيلت إلى مجموعات العمل، إلى أن مستقبل العملية السياسية سيظل مفتوحًا على أكثر من مسار. غير أن ترجيح هذه المسارات لا يعتمد على نص المذكرة وحده، وإنما على تفاعل مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالملف النووي، وسلوك إسرائيل، واستقرار الخليج، والضغوط الداخلية في إيران، والبيئة السياسية الأمريكية. وانطلاقًا من هذه المحددات، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية.

- **المسار الأرجح - العملية محل التسوية:** تُمدد خريطة الطريق إلى ما بعد الستين يومًا "بالرضا المتبادل"، وتطحن مجموعات العمل من دون اتفاق نهائي. وتتدفق إعفاءات نفطية جزئية وإفراج محدود عن الأصول لإبقاء إيران على الطاولة. ويبقى هرمز مفتوحًا في الأغلب عبر خط الاتصال مع "إغلاقات" مرتبطة بلبنان. ويُجمد الملف النووي مع تخفيفٍ شكلي. وتغيب معاهدة شاملة قبل ديسمبر، فيما تصمد الهدنة استراتيجيًا وتُحرق هامشيًا.
- **مسار التصعيد (يتركز في الربع الأخير):** تُقدم إسرائيل على ضربة منفردة، أو يتحوّل اقتران هرمز-لبنان إلى مواجهة غير مقصودة، أو يُنفذ ترامب تهديده إن أغلقت إيران المضيق. ويبقى احتمالاه قبل نوفمبر منخفضًا لأن لترامب حافزًا انتخابيًا في تجنب صدمة نفطية، ويرتفع بعد التجديد النصفى حين يتحرر من القيد الانتخابي.



- مسار انهيار العملية (حول علامة الستين يوماً ثم في الربع الأخير): يصطدم التخصيب بالجدار، ويرفض الكونغرس رفع العقوبات، فتستنتج طهران أنها نالت نهاية الحرب من دون فرج اقتصادي، فتسحب وتُعيد تفعيل أوراقها، وفي مقدمتها هرمز.

ترتبط السيناريوهات الثلاثة بعضها ببعض بعلاقة مسارٍ متبادل، فتتغير أوزانها بتغير لحظة مفصلية واحدة: التجديد النصفى الأمريكي في نوفمبر. فقبل هذا الموعد يهيمن المسار الأرجح لأن الحافز الانتخابي يقيد ترامب ويدفعه إلى تقادي صدمة نفطية، ويعمل سعر النفط مؤدباً يضبط سلوكه. وبعد التجديد يتحرر القرار الأمريكي من هذا القيد، فيُعاد توزيع الاحتمالات نحو التصعيد، ويصبح المسار الثاني أكثر ترجيحاً مما هو عليه اليوم. ويصبح التقويم الانتخابي بذلك عقدة تحوّل تُعيد ضبط المشهد كلّها؛ فنقله يفوق ثقل أي متغيرٍ منفرد في القائمة.

ويبقى احتمالاً متطرفاً تُقلل المسارات الثلاثة من تسعيره: تفاعل عدم الاستقار الداخلي في إيران مع صدمة خارجية مفاجئة. فشرعية مجتبي خامنئي المتنازع عليها بعد مقتل والده تجعل القيادة الإيرانية عرضةً لاهتزازٍ داخلي قد يدفعها إلى التصلب دفاعاً عن بقائها، فإذا تزامن ذلك مع ضربةٍ إسرائيلية أو حادثٍ في هرمز، انتقل النظام من الإدارة المتدرجة إلى انهيارٍ غير خطّي. ويتميز هذا الاحتمال بانخفاض تواتره وارتفاع أثره، إذ يكفي حدثٌ واحدٌ خارج حسابات الطاولة لإسقاط البنية التفاوضية كلّها دفعةً واحدة.

تحكم المسار سبعة متغيرات: أولها إسرائيل بوصفها المُفسد الأعلى تبايناً، عبر عملٍ منفرد ينسف الاتفاق قبل أن يتماسك. وثانيها اقتران هرمز بلبنان وقابليته لإطلاق تصعيدٍ من شرارةٍ صغيرة. وثالثها معضلة اليورانيوم: التخفيف الموضوعي ومسألة الوصول الأمريكي المادي إلى المنشآت. ورابعها الكونغرس بوصفه فيتنو نائماً على رفع العقوبات وتمويل الإعمار. وخامسها فاعلية الخليج وقدرته على ضبط إيقاع الإعمار والتطبيع. وسادسها التقويم الانتخابي الأمريكي وسعر النفط، وهما المتغير المؤدب لترامب والمقياس الذي يحكم سقف تسامحه مع أيّ تصعيد. وسابعها الاستقرار الداخلي الإيراني، الذي قد يدفع النظام إلى مزيدٍ من التصلب، إذ تصبح المساومة على آخر أوراق السيادة انتحاراً سياسياً داخلياً.

تتجمع المتغيرات السبعة في عنقايد متشابكة تتجاوز كونها قائمةً من عناصر مستقلة. فإسرائيل وحزب الله وهرمز تتكئل في "عنقود إشعال" وثيق الترابط، فيما يتكئل الكونغرس والخليج في "عنقود اقتصادي-مصادقي"، ويقف سعر النفط والتقويم الانتخابي مؤدباً خارجياً يضبط الإيقاع. ويكمن الخطر الحقيقي في الفشل المترابط: فصدمةً في عنقود الإشعال، ككفزة في علاوة هرمز، تنتقل إلى العنقود الاقتصادي عبر أسعار الطاقة، فنرفع الكلفة السياسية على ترامب وتدفعه إلى



خطّ أكثر تشدّدًا. وبذلك ينتقل التوتر بين العناقيد في سلسلة متتالية، فيصبح انهيار التوازن ثمرة تفاعل منظومي تشارك فيه العناقيد جميعًا.

ويختبئ خلف القائمة الساكنة متغيّرًا ثامنًا ديناميكي هو اتجاه الزمن نفسه. فالوقت يحمل اتجاهًا واضحًا: تعيد إيران خلاله بناء وكلائها وكوادرها النووية وتلتقط اقتصادها عبر القنوات الرمادية، فيما يتآكل رأس المال الإكراهي الأمريكي بفعل إنهاك الحرب وتراجع مصداقية التهديد بضرية جديدة. وينحاز الزمن انحيازًا واضحًا بين الطرفين، إذ يراكم لأحدهما القدرة ويستنزف من الآخر الرافعة. ويسري هذا المتغيّر في المتغيّرات السبعة جميعًا، فيُضعف وزن الورقة الأمريكية كلّما طالت العملية، ويمنح الصبر الإيراني قيمةً استراتيجية تتجاوز أي بند مكتوب.

12



خلاصة

تمثّل مذكرة التفاهم مأسسةً لجمودٍ استراتيجي: توازن “لا حرب ولا سلام” يبقى فيه هرّمز صمّام الضغط الدائم، ولبنان فتيله، واليورانيوم عقدته، والخليج ضامنه، وإسرائيل خطره. وأبقت جولة لوتسيرن هذه البنية على حالها، وأتت اللجان تُجمّل التأجيل وتمنح كلّ طرفٍ روايته. والوثيقة، في صدقها العميق، تشتري وقتًا أكثر مما تُعدّ بسلام. والوقت، في الشرق الأوسط، نادرًا ما يقف في صالح من يؤجّل، لأن كلّ خصمٍ مؤجّل يُراكم أوراقه، وكلّ لجنة تُخفي قرارًا لم يُنخّذ بعد.

وتشير هذه الدينامية إلى تحوّلٍ أوسع في النظام الإقليمي. فقد تراجعت الحدود الفاصلة بين الحرب والدبلوماسية، وبين الردع والتفاوض، وبين الأداة العسكرية والأداة الاقتصادية، حتى صارت هذه الوسائل تعمل متزامنةً داخل إطارٍ واحد. وفي نظامٍ بهذه السيولة، تتقدّم القدرة على إدارة التنافس على القدرة على حسمه، فيغدو السؤال الحقيقي الذي تطرحه المذكرة متعلّقًا بقدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية أكثر من قدرتها على إنهاء الصراع.

وقد يُعري ذلك بقياس المذكرة على النزاعات المجمّدة التي طال أمدها، كهذنة كوريا لعام ١٩٥٣ التي حكمت شبه الجزيرة سبعة عقود، أو خطّ السيطرة في كشمير، أو تقسيم قبرص. غير أن هذا القياس يكشف حدوده أكثر مما يكشف شبهه. فتلك النزاعات تجمّدت لأنها قامت بين دولتين ذاتي قرارٍ مركزي، على خطّ جغرافي ثابت يمكن تشبيته ومراقبته. أما الترتيب الإيراني-الأمريكي فيقوم على بنيةٍ تستعصي على التجميد: فاعلٌ موقّع لا يضبط حلفاءه، وفاعلٌ محوريٌّ - إسرائيل - يرفض التوقيع والالتزام، وقوى إقليمية تضبط إيقاع الإعمار والتطبيع، وساحاتٌ مترابطة ينتقل التوتر بينها من هرّمز إلى لبنان في ساعات. وفي شبكةٍ بهذا التعدّد والتشابك، لا تنتج ساعة الستين يومًا تجميدًا مستقرًا على النمط الكوري، بل توازنًا متحرّكًا دائم الاهتزاز، يكفي اختلالًا في إحدى عقده لإعادة إطلاق التصعيد. ومن ثمّ، فإن ما يميّز هذا الترتيب ليس قابليّته للتصلّب في بنيةٍ دائمة، بل هشاشته البنوية التي تجعل إدارته عملاً متجدّدًا لا حالةً ثابتة.



وتؤشر اللحظة إلى تحوّل أعمق في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بالمنطقة. فقد استنفدت الحرب نموذج "التحويل" القائم على تغيير الأنظمة وإعادة تشكيل الإقليم بالقوة، وأعدت إلى الواجهة نموذج "الوصاية" القائم على إدارة التوازنات والحفاظ عليها. ويفرض هذا التحوّل كلفته الخاصة: إدارة التوازن تتطلب حضوراً دائماً وغموضاً دائماً والتزاماً لا ينتهي، فتحوّل الوصاية إلى تورط يعيد إنتاج نفسه. وهنا تكمن مفارقة المذكرة الأخيرة: إنها مخرج من الحرب يقفل باب الخروج من المنطقة، ويثبت القوة الأمريكية في موقع المدير الدائم لأزمة رفضت الحسم.



د. علي حجازي باحث أول في معهد السياسة والمجتمع، ومتخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مع تركيز على السياسة المقارنة، والأمن، وديناميكيات الهوية في الشرق الأوسط. حصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط، من جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، كما يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية.

